

الهادي ومحمد عزة دروزة ، قد جرى اعتقالهما ،
 بينما لم يتعرض الاخرون الى اعتقال او مضايقة
 تصل الى حد الشل الكلي ، ويدل على ذلك انه تم
 اعتقال ٦١ مناضلا عربيا من المسؤولين عن تنظيم
 الاضراب (الكادر الوسط) ، وذلك في ٢٣ ايار ،
 الا ان هذا الاعتقال لم يمنع بريطانيا من منح
 ناشرة سفر الى اربعة من زعماء الثورة ، هم
 جمال الحسيني وشبلي الجبل وعبد اللطيف صلاح
 والدكتور عزت طنوس للسفر الى لندن ومقابلة
 وزير المستعمرات وذلك في ١٢ حزيران . ومثل هذا
 الحادث الذي سيقرر باطراد طيلة الاثمن
 والسنوات التالية ليس غريبا ، فقد كان المندوب
 السامي البريطاني يلاحظ بارتياح شديد ان « خطب
 يوم الجمعة قد اقترنت بدرجة من الاعتدال تفوق
 بكثير ما كنت اتوقعه ، في وقت بلغت فيه حدة
 المشاعر عمقا كبيرا ، والفضل في ذلك يعود
 بالدرجة الاولى الى المفتي » (٧٥) .

لقد تبلور الموقف منذ البدء بان اعتبرت قيادة
 الحركة الوطنية الفلسطينية الثورة الجماهيرية
 مجرد ضاغط يهدف الى تحسين اوضاعها كطبقة
 لدى الاستعمار البريطاني ، وقد ادرك البريطانيون
 هذا الواقع ادراكا عميقا وتصرفوا وفقه ، ولكنهم
 مع ذلك لم يكلفوا انفسهم عناء منح تلك الطبقة
 الامتيازات التي كانت تطمح لها ، فقد كانت لندن
 مصرة على تلبية التزاماتها ازاء تسليم الارث
 الاستعماري في فلسطين للحركة الصهيونية ، وعلى
 العكس تماما ، فان سنوات الثورة ٣٦ - ٣٩
 كانت السنوات التي رمى الاستعمار البريطاني
 بثقله ، خلالها ، لانجاز مهمة تصليب الوجود
 الصهيوني وايقافه على قدميه كبل سنرى فيما
 بعد . وقد نجح البريطانيون في تحقيق ذلك من
 خلال وسيلتين : الاولى هي ضرب فقراء الفلاحين
 الثائرين بعنف لا مثيل له ، والثانية استخدام
 نفوذهم الواسع لدى الانظمة العربية ، التي لعبت
 دورا كبيرا في تصفية الثورة : **من الجهة الاولى**
 لعب تاتون الطوارىء البريطاني دورا بفعالية ،
 ويورد السنفرى مجموعة احكام صدرت آنذاك
 للتدليل على عسف هذا القانون : « ست سنوات
 حبس لحيازة مسدس - ١٢ سنة لحيازة قنبلة -
 خمس سنوات مع الاشغال الشاقة لحيازة ١٢
 رصاصة - ٨ اشهر بتهمة تضليل فريق من الجند
 من الطريق - تسع سنوات بتهمة حيازة مفترعات

- ٥ سنوات لمحاولة شراء ذخيرة من الجنود -
 اسبوعان حبس لحيازة عصا» . الخ (٧٦) . ووفق
 تقدير بريطاني قدم الى عصبة الامم فان عدد القتلى
 العرب خلال ثورة ١٩٣٦ يبلغ حوالي الالف ، هذا
 عدا عن الجرحى والمفقودين والمعتقلين . واستخدم
 البريطانيون سياسة نفس البيوت على نطاق
 واسع ، فبالاضافة الى عملية نفس وهدم جزء
 من مدينة يافا (١٨ حزيران ١٩٣٦) ويقدر عدد
 البيوت التي نسفت فيها بـ ٢٢٠ وعدد الذين
 شردوا نتيجة النصف بـ ٦ الاف نسمة ، نقول ،
 بالاضافة الى ذلك جرى هدم مئة تخشبية في
 الجبالية و ٣٠٠ في ابو كبير و ٣٥٠ في الشيخ مراد
 و ٧٥ في عرب الداودي ، ومن الواضح ان سكان
 الاحياء التي هدمت في يافا ، والتخشيبات في
 ضواحيها هم من فقراء الفلاحين الذين هجروا
 الريف الى المدن ، اما في القرى فقد عدد السنفرى
 حوالي ١٤٢ بيتا جرى نسفها لاسباب تتعلق
 مباشرة بالثورة (٧٧) . وهذه البيوت تخص فقراء
 الفلاحين وبعض الفلاحين المتوسطين وعددا يسيرا
 جدا من العائلات الانتاعية . **ومن الجهة الثانية:**
 بدأ الامير عبدالله امير شرق الاردن ، ونوري
 السعيد ، نشاطهما للتوسط لدى الهيئة العربية
 العليا ، الا ان هذه الوساطات لم تلح بالرغم من
 استعداد الزعامات لتبنيها ، ولكن الحركة
 الجماهيرية كانت حتى ذلك الوقت (آب ١٩٣٦)
 غير قابلة للتدجين بعد ، على ان هذه الاتصالات
 اثرت تأثيرا سلبيا على الثورة ، وتركت في الجو
 شعورا بان التناقض القائم هو تناقض قابل
 للتسوية ، وبالفعل فان هذه البداية التي بدت
 فاشلة ستحقق نجاحا كاملا في تشرين الاول من
 العام نفسه ، اي بعد حوالي ستة اسابيع فقط !
 على ان هذه الصلات لم تكن الشكل الوحيد
 لجدلية العلاقات بين فلسطين والبلدان العربية
 المجاورة ، فقد كانت هذه الجدلية اكثر تعقيدا ،
 وتعكس مجمل التناقضات المركبة ، وكما قد لاحظنا
 ما مظه القسم في هذا المجال ، والواقع ان
 الظاهرة القسامية بهذا المعنى استمرت بالحدوث ،
 فقد تدفق الى فلسطين عدد كبير من المناضلين
 العرب مثل سعيد العاص (الذي استشهد في
 تشرين الاول ١٩٣٦) والشيخ محمد الاشمير
 وغيرها الكثير ، على ان التدفق هذا شمل ايضا
 عددا من الضباط الوطنيين المغاربيين ، وابرز هؤلاء